

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

الملاحظة تجاه مقولة السيد الخوئي

1. كيف أجرى السيد الخوئي الاستصحابَ الحكميَّ في هذا الفرع بينما قد أقرَّ بعدم انطباق الاستصحاب في الشبهة الحكمية أساساً.

2. إنا أغنياء عن استخدام أصالة الاستصحاب في هذا الميدان، حيث إن السيد الخوئي قد اعترف بتوفر العلم الإجمالي المنجز في الوقت فاستدعى وجوب التدارك ثانيةً، فكيف عمد إلى الاستصحاب الحكميَّ و الكليَّ من لقسم الثاني، فعليه، لو امتثل أحد الطرفين (صلى القصر) ضمن الوقت ثم ارتاب في سقوط التكليف لتوجب عليه الاحتياط بتاتاً، لا أنه يحدث شك بدويَّ بانحلال العلم الإجمالي لكي نلتجأ إلى استصحاب أصل الحكم، بل إن هذه المقولة لم يتفوه بها أحد: بأن تنفيذ أحد الطرفين ضمن إطار العلم الإجمالي يخلق شكاً بدويّاً في الطرف الآخر فتجري البرائة أو الاستصحاب مثلاً.

3. إنّنا لو استصحبنا بقاء التكليف لنفرنا عن موطن نزاع صاحب الرياض لأنه قد افترض أن الاحتياط (في وجوب الجزئية) نابعٌ عن الحكم العقليّ الظاهري و هو وجوب التدارك (كالتجميع بين القصر و التمام) فلو صلى أحد الطرفين ضمن الوقت لما برئ عن إنجاز العلم الإجمالي المنجز، فلم يتعرض الرياض إلى موضوع الاستصحاب أساساً.

و أما وجوب التدارك و القضاء خارج الوقت فهو يتقوم بتحقيق الفوت بينما لم يُحرز الرياض تحقق الفوت إذ ربما تلك الصلاة التي صلاها قد أبادت و أنجزت التكليف فلا نستيقن الفوت إذن، وبالتالي، فإن هذا المقال هو متوخي صاحب الرياض، و نعم ما اتجهه، فمن رفض الاستصحاب (سواء الكلي من الثاني أو الثالث أو أنكر الاستصحاب الحكمي) أساساً لتحتم عليه أن يُفتي بوجوب التدارك وفقاً للاحتياط.

ممارسة مقالة السيد الحكيم و المحقق الهمداني في هذه الساحة

لقد اتجه العُلمان صوبَ وجوب الاحتياط خارج الوقت، حيث قد هتف السيد الحكيم قائلاً:

بل يشكل التمسك بالاستصحاب أيضاً - بناء على عدم صحة جريانه لإثبات الاحتياط - فإنه إذا لم يصلح الإثبات الاحتياط في الوقت لم يصلح لإثباته في خارجه بطريق أولى. نعم بناء على دلالة عموم القضاء - على تقدير تماميته - على كون التكليف بالأداء بنحو تعدد المطلوب كان إثبات القضاء في خارج الوقت في الفرض بقاعدة الاحتياط في محله، لأنها حينئذ كما تقتضي وجوب الاحتياط في الوقت، تقتضي وجوبه في خارجه بنحو واحد. فلاحظ. [1]

و بعبارة جليّة: إن السيد الحكيم يُفرّع و يُرتّب وجوب القضاء - اقض ما فات - على استظهارين:

1. لو اصطدنا من دليل الأداء تعدد المطلوب، فقاعدة الاحتياط يستوجب أصل التكليف المطلوب سواء في خارج الوقت أو ضمن

الوقت، إذ قاعدة الاحتياط فعّالة في كلتا الحسّتين.

2. فمفهومُ هذا المقال هو: إن لم نستظهر تعدد المطلوب – بأن توصّلنا إلى الوحدة و إلى استقلالية أمر القضاء عن الأداء – لجرّت قاعدةُ الاحتياط ضمن الوقت فحسب، و لا تجري خارجُه إذ المفترَض هي وحدة المطلوب و قد زال المطلوب بموت أمده، فنشكّ و قننّذ في تحقق الفوت، فنطبّق أصالة البرائة عن القضاء، و قد سايرَه و رافقه المحقق الهمدانيّ في هذا المطاف أيضاً.

سلالة كافة المحادثات

إن صاحب الرياض يتحدّث في إطار:

1. استقلالية أمر القضاء عن الأداء. 2. مع افتراض تعدد المطلوب – أي وجوب أصل الصلاة و وجوب الصلاة ضمن الوقت – فعندئذ لو صحّحنا تعدد المطلوب لتوجّب الامتثال ضمن الوقت بلا نقاش (فيجب عليه التجميع بين القصر و التمام) و أما خارج الوقت فواجب أيضاً ببركة نهوض قاعدة الاحتياط فإن داخل الوقت و خارجَه هما محطّاً تعلق أصل الدليل (وجوب الصلاة) بلا تفاوت بينهما فيحكم العقل بالاحتياط.

و هذا يعني (بمفهوم الشرط) أنا لو استنتجنا الوحدة و كذا استقلالية أمر القضاء عن الأداء، فعندئذ لا موضوع أساساً لتطبيق الاحتياط (لإيجاب القضاء) إذ لم نُحرز الفوت بل قد تلاشى المطلوب الرئيسيّ، بينما وفقاً لتعدد المطلوب يظلّ موضوع الاحتياط سليماً لفعلية أصل الأمر بالصلاة ضمن الوقت و خارجَه أيضاً.

و بالختام إن الحق يدور مدارَ مقالةِ صاحب الرياض الذي قد افترض وجوب الجزئية وفقاً للحكم العقلي، إذن فلا حاجة للاستصحاب (الذي يعدّ عديمَ الموضوع تعبّداً مع توقّر العلم الإجماليّ، للحكومة)، إضافة إلى أن المفترَض أيضاً أن القضاء مستقلّ و أن المطلوب منفردٌ، فالعقل يستوعب وجوب الامتثال ضمن الوقت أداءً للتكليف الواقعيّ، و لكنه خارجَه لم يُحرز الفوت إذ قد انتهى أمد التكليف و لم يتسجّل وجوب القضاء بأمر مستجد.

[1] حكيم، محسن. نويسنده محمد كاظم بن عبد العظيم يزدي. ، مستمسك العروة الوثقى، جلد: ٧، صفحه: ٤٧، 1374 ه.ش.، قم – ايران، دار التفسير.